بالوثائق .. توجيهات حكومية بتعيين 50 موظفاً في وزارة الخارجية

العملة تنهار والتعيينات مستمرة.. من يدير أولويات الحكومة؟

الأمناء/ خاص:

في خطوة مثيرة للجدل، أصدرت وزارة الخدمة المدنية والتأمينات توجيهات جديدة تقضي بالموافقة على اعتماد تعيين 50 موظفاً في وزارة الخارجية اليمنية، رغم الأزمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها البلاد، وتدهور العملة الوطنية، وانقطاع مرتبات الموظفين منذ سنوات.

الوثيقة الرسمية، الصادرة بتاريخ 13 مارس 2024، والمهورة بتوقيع وكيل وزارة الخدمة المدنية لقطاع التوظيف، تقضي بصرف راتب شهري إجمالي قدره 3,136,570 ريال يمني تشمل الراتب الأساسي والتأمينات والمستحقات الأخرى، وذلك للعاملين الجدد الذين تم ترشيحهم من قبل وزارة الخارجية.

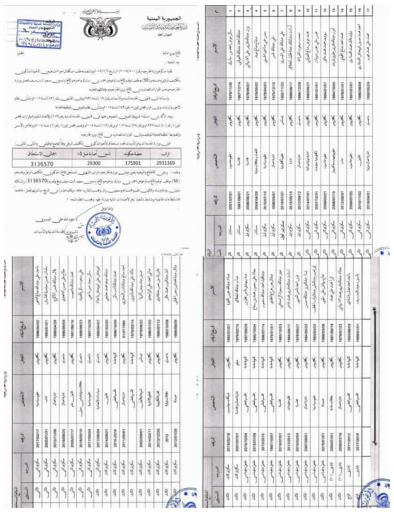

وتحصلت صحيفة "الأمناء" على كشوفات الأسماء التي تم رفعها من قبل وزارة الخارجية اليمنية إلى وزارة الخدمية لاعتماد توظيفهم واعتماد المرتبات لهم وعددهم "50" شخصا منهم مقربين لبعض المسؤولين في الحكومة .

وتأتي هذه التعيينات في وقت تعاني فيه المؤسسات الحكومية من عجز كبير في الميزانية، وسط احتجاجات شعبية مستمرة على تردي الخدمات الأساسية وغياب الرواتب، مما يثير تساؤلات واسعة حول أولويات الحكومة وشفافية التوظيف في هذه المرحلة الحرجة.

فضيحة أمنية: وزير الداخلية اليمني يجتمع بمدراء أمن "افتراضيين" في محافظات تحت سيطرة الحوثي

الأمناء/ خاص:

في مشهد يثير السخرية ويعكس انفصالاً تاماً عن الواقع، عقد وزير الداخلية اليمني، اللواء الركن إبراهيم حيدان، اجتماعاً أمنياً في محافظة مأرب، ضم من وصفهم بـ"مدراء الأمن في المحافظات غير المحررة"، وهي المحافظات الواقعة منذ سنوات تحت سيطرة مليشيا الحوثي، والتي لا وجود فعلي للحكومة الشرعية فيها.

الاجتماع، الذي تحدث فيه الوزير حيدان عن "رفع الجاهزية الأمنية" و"تعزيز التنسيق الأمني" في مناطق خاضعة لسيطرة مليشيات الحوثي المدعومة من إيران، أثار موجة من الانتقادات والاستغراب، إذ تساءل مراقبون عن جدوى عقد اجتماع أمني مع مسؤولين مشردين لا يملكون أي سلطة فعلية على الأرض، في وقت تدار فيه محافظاتهم من قبل الحوثيين.

مصادر مطلعة أكدت أن ما يُسمى بـ"مدراء الأمن في المحافظات غير المحررة" لا يمارسون أي دور أمني حقيقي، وبعضهم على صلة بتنظيمات متطرفة، بينما يعيش معظمهم في الخارج أو في المناطق المحررة، دون أي صلة تنفيذية أو ميدانية بالمناطق التي يُفترض أنهم يمثلونها.

وفي الوقت الذي تشهد فيه المحافظات المحررة فوضى أمنية متزايدة نتيجة التصعيد الشعبي والاحتجاجات على تدهور الخدمات الأساسية وفي مقدمتها انقطاع الكهرباء ، ومع تصاعد تهديدات الحوثيين، يرى ناشطون أن الأولى بوزير الداخلية أن يكرّس جهوده لتعزيز الأمن في المناطق التي تقع فعلياً تحت إدارة الحكومة، بدلاً من عقد اجتماعات شكلية مع "مسؤولين بلا سلطة".

ويأتي هذا الاجتماع في وقت حساس تشهد فيه البلاد تصعيداً عسكرياً حوثياً، وتراجعاً واضحاً في أداء الأجهزة الأمنية في عدد من المحافظات المحررة، كان آخرها ما شهدته مدينة القطن بوادي حضرموت من اشتباكات عنيفة بين مواطنين وقوات عسكرية وسقوط قتلى وجرحى ، ما يجعل من هذا الاجتماع رسالة عبثية تعكس الغياب الحقيقي للدولة في المحافظات الشمالية الخاضعة لسيطرة الحوثي.

العليمي: تحسن الكهرباء والخدمات سيتحقق بعد رحيل بن مبارك

الأمناء/ خاص:

أفادت مصادر خاصة لصحيفة "الأمناء" أن رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي أكد خلال اجتماع ضم عددا من المستشارين ومسؤولين حكوميين موالين له، أن تحسن أوضاع الكهرباء والخدمات العامة في العاصمة عدن سيكون مرتبطا برحيل أحمد عوض بن مبارك من رئاسة الحكومة.

ووفقاً للمصادر، أشار العليمي إلى أن بن مبارك يعمل بشكل منفرد، دون تنسيق مع مجلس القيادة الرئاسي، وهو ما انعكس سلباً على أداء الحكومة وعلى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وتشهد العاصمة عدن في الوقت الراهن غلياناً شعبياً واسعاً، وسط تصاعد حملات إعلامية تضخم حالة السخط بسبب انقطاع التيار الكهربائي لأكثر من 18 ساعة يومياً مع بداية فصل الصيف، في حين تقابل الحكومة هذه الاحتجاجات المتزايدة بصمت كامل، دون اتخاذ أي إجراءات ملموسة لاحتواء الأزمة.

الجيش الأمريكي يجهّز مطارًا عسكريًا في اليمن وبريطانيا تدخل على الخط

الأمناء/ خاص:

حصلت صحيفة "الأمناء" على معلومات مؤكدة تفيد بأن الجيش الأمريكي يقوم بإنشاء قاعدة جوية في الأراضي اليمنية.

وأفادت المصادر أن القاعدة الجوية الجديدة باتت على مشارف الانتهاء من الأعمال الإنشائية، حيث تجري حاليًا عملية صب الأسفلت في المطار، تمهيدًا لاستكمال التجهيزات اللازمة.

وبحسب مصادر خاصة للصحيفة، فإن هذه القاعدة ستشهد تواجدًا أمريكيًا خلال الفترة المقبلة، في خطوة تشير إلى بدء السيطرة عليها فعليًا.

وتعد هذه القاعدة ذات أهمية استراتيجية كبيرة، إذ تربط بين البحر العربي، والبحر الأحمر، وخليج عدن.

وأشارت المصادر إلى أن خبراء أمريكيين ترددوا على الموقع في فترات متفرقة خلال الأشهر الماضية، ما يعكس الاهتمام الكبير بهذا الموقع الحيوي.

ومن المتوقع، بحسب ذات المصادر، أن يسعى الجيش الأمريكي للسيطرة على مواقع إضافية في المنطقة لتأمين هذه القاعدة وحمايتها بشكل كامل.

إلى ذلك أعلنت وزارة الدفاع البريطانية، أمس الأربعاء، أن قوات بريطانية وأمريكية نفذت عملية عسكرية مشتركة في اليمن مساء الثلاثاء، استهدفت موقعًا عسكريًا تابعًا لجماعة الحوثيين.

وأوضحت الوزارة في بيان أن الضربة استهدفت عدة مبان تقع على بعد 15 ميلا جنوب صنعاء استخدمها الحوثيون لتصنيع طائرات بدون طيّار من النوع المستخدم لمهاجمة السفن في البحر الأحمر وخليج عدن، وذلك بناء على تحليل استخباراتي دقيق.

وأكدت أن العملية ضد الهدف العسكري نُفذت باستخدام طائرات "تايفون" التابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني، بدعم من ناقلات فويجر للتزود بالوقود جوا، حيث قصفت هذه المباني باستخدام قنابل بيفواي 4 الموجهة بدقة.

خبير اقتصادي يكشف عن فساد حكومي بمئات الملايين في قطاعات الكهرباء والنفط والجمارك

عدن/ الأمناء/ خاص:

كشف الدكتور محمد جمال الشعيبي، أستاذ المالية العامة والاقتصاد السياسي بجامعة عدن، عن وقائع فساد حكومي جسيم تشمل إنفاقات هائلة وغير مبررة في قطاع الكهرباء ومصافي النفط والاتصالات والجمارك، إضافة إلى تهريب واسع للنفط الخام، في ظل غياب الشفافية والمساءلة.

وقال الدكتور الشعيبي في منشور عبر صفحته على "فيسبوك" إن الحكومة تنفق سنويًا أكثر من 600 مليون دولار على قطاع الكهرباء، في وقت لا يتجاوز فيه التشغيل اليومي بضع ساعات مقابل أكثر من 18 ساعة انقطاع، مشيرًا إلى أن هذا الرقم لا يعكس أي تحسن في الخدمة أو تطوير للبنية التحتية.

وأضاف أن الحكومة أنفقت نحو 180 مليون دولار على صيانة مصافي عدن، التي كانت تعمل قبل بدء أعمال الصيانة، لكنها حتى الآن لم تعد إلى الخدمة، مما يثير تساؤلات حول مصير تلك الأموال.

وأوضح أن الحكومة سبق وأن دفعت أكثر من 22 مليون دولار كجزء من عقد تتجاوز قيمته 100 مليون دولار لاستقدام سفينة توليد كهرباء عائمة، لكن المشروع لم يُنفذ، وضاعت الأموال دون أي مساءلة.

كما كشف عن سحب 14 مليون دولار من حساب العاصمة عدن بحجة تطوير الاتصالات الدولية، دون علم الجهات المختصة، إلى أن فجر القضية المحافظ السابق عبدالعزيز المفلحي، واتهم رئيس الحكومة آنذاك باختلاس المبلغ.

وأشار الشعيبي إلى استمرار إنفاق ملايين الدولارات منذ عام 2016 على ما يسمى بصيانة محطات الكهرباء وعقود توريد الوقود، دون وجود أي نتائج ملموسة على الأرض، مع تزايد ساعات الانقطاع وتدهور الخدمات.

وفيما يتعلق بالإيرادات العامة، أوضح أن هناك فسادًا ممنهجًا في المنافذ الجمركية البرية، يتمثل في تسهيل دخول البضائع من خلال بيانات جمركية مزورة، مما يسمح لبعض التجار بدفع رسوم لا تتجاوز 20-30% من القيمة الفعلية مقابل تقاسم الفارق مع موظفين فاسدين في الجمارك.

وأكد أن قطاع النفط يعاني من فساد كبير، حيث يتم تهريب مئات الآلاف من براميل النفط الخام إلى الخارج منذ سنوات، دون تسجيلها ضمن الإيرادات الرسمية للدولة.

وتطرق الشعيبي إلى إنفاق أموال طائلة على سفريات ولقاءات شكلية مع ممثلي مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد، تحت ذريعة التفاوض على قروض ومنح، دون أن تؤدي تلك اللقاءات إلى نتائج فعلية.

كما أشار إلى اختلاس أموال من قبل جهات نافذة في الجيش والأمن ومؤسسات الدولة، تُهرّب لاحقًا عبر شبكات الصيرفة المنتشرة، ما يفتح المجال لجرائم غسيل أموال وتحويلها إلى الخارج.

واختتم الشعيبي حديثه بالتأكيد على أن ما تم كشفه لا يشمل الأموال التي تُنفق باسم المانحين والمنظمات الدولية، والتي يُفترض أن تُخصص لمشاريع إغاثية وتنموية، غير أن آثارها على الواقع شبه معدومة مقارنة بحجم ما يتم الإعلان عنه.